

Distr.: General
17 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البنود 136 و 138 و 139 و 140 من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة

استعراض التغييرات في دورة الميزانية

التقرير الحادي والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية

البرنامجية المقترحة لعام 2023

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: استعراض التغييرات في دورة الميزانية" (A/77/485 و A/77/485/Corr.1). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلي الأمين العام، الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - ويُقدّم تقرير الأمين العام عملاً بقراري الجمعية العامة 266/72 ألف و 236/76. ويُقدّم الأمين العام في هذا التقرير معلومات عن تجربة الأمانة العامة في وضع الميزانية البرنامجية السنوية للأعوام 2020 إلى 2022 واستعراضها على الصعيد الحكومي الدولي وتنفيذها (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات 1-5).



3 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها 266/72 ألف، على اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداء من الميزانية البرنامجية لعام 2020، وطلبت إلى الأمين العام أن يستعرض التغييرات في دورة الميزانية في عام 2022، بعد تمام دورة الميزانية الكاملة الأولى. وقررت الجمعية كذلك أن تستعرض في دورتها السابعة والسبعين تنفيذ الميزانية السنوية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. وطلبت الجمعية، في الفقرة 10 من قرارها 236/76، إلى الأمين العام أن يتواصل مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بمن فيهم مديرو البرامج واللجنة الاستشارية، عند إعداد التقرير عن استعراض التغييرات في دورة الميزانية، بما في ذلك تسلسل إجراءات الميزانية وممارساتها.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التعليقات الواردة من الدول الأعضاء تُجمع تدريجياً من خلال أشكال ومستويات مختلفة. وقد تم جمع المعلومات واستخدامها لاستنتاج الآراء المشتركة والفريدة فيما يتعلق بالتغييرات في دورة الميزانية السنوية. ووفقاً للأمين العام، لا يوجد معيار لاختيار الدول الأعضاء لأن القصد هو التشاور على أوسع نطاق ممكن. ومع ذلك، من الناحية العملية، لم يكن من الممكن دائماً ضمان ورود تعليقات من جميع الوفود. ووفقاً للأمين العام، ففي حين وردت بعض التعليقات من بعض أعضاء اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق، فإن الأمانة العامة ليست في وضع يمكنها من إسناد مداخلات الأعضاء برمتها إلى اللجنتين. وترد تعليقات أعم في الفرعين الرابع والخامس من تقرير الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يورد تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الثانية والسنتين تعليقات من بعض الوفود بشأن استعراض التغييرات في دورة الميزانية (A/77/16)، الفقرتان 30 و 33). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها تلقت إحاطة غير رسمية بشأن استعراض دورة الميزانية في 28 نيسان/أبريل 2022، أشارت خلالها الأمانة إلى أنه قبل تقديم تقرير الأمين العام، ستُقدّم إحاطة أكثر اتساماً بالطابع الرسمي؛ إلا أن ذلك لم يتم.

5 - وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة عن الجهود المبذولة للتواصل مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما اللجنة، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة، ليست شاملة تماماً وتفتقر إلى الوضوح. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات إضافية عن تلك الجهود ونتائجها إلى الجمعية عند نظرها في هذا التقرير.

ثانياً - تطور عملية الميزنة في الأمم المتحدة

6 - يُقدّم الأمين العام في تقريره خلفية تاريخية عن تطور عملية التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنه حتى عام 1974، كانت ميزانيات الأمانة العامة للأمم المتحدة تُعدّ سنوياً على أساس أوجه الإنفاق. وفي عام 1974، وعملاً بقراري الجمعية العامة 3043 (د-27) و 3199 (د-28)، أعدت الأمانة العامة، لأول مرة، ميزانية برنامجية تتضمن وثيقة تخطيط واحدة، هي الخطة المتوسطة الأجل لأربع سنوات، مشفوعة بوثيقة ميزانية لفترة سنتين، لتتحول بذلك الميزانية من ميزانية سنوية إلى ميزانية لفترة سنتين. وقررت الجمعية العامة، في قرارها 3392 (د-30)، أن تنظر في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين بالتناوب سنة بعد أخرى، على أن تبدأ في عام 1976 بخطة متوسطة الأجل للفترة 1978-1981، مع إعداد ميزانية الفترة 1978-1979 والنظر فيها في عام 1977 (A/77/485) و A/77/485/Corr.1، الفقرات 6-9).

7 - وفي عام 1986، استحدثت الجمعية العامة عناصر إضافية، بما في ذلك وضع مخطط للميزانية وصندوق للطوارئ (انظر قرار الجمعية العامة 213/41، الجزء الثاني، الفقرة 4، والمرفق الأول). وفي عام 2000، وافقت الجمعية، بموجب قرارها 231/55، على منهجية جديدة لإعداد الميزانية، هي إطار الميزنة القائمة على النتائج. وأعد أول إطار من أطر الميزنة القائمة على النتائج ضمن الخطة المتوسطة الأجل بدءاً من عام 2002 إلى عام 2005. وفي عام 2004، استُعيض، على أساس تجريبي، عن الإطار المتوسط الأجل لفترة أربع سنوات بإطار استراتيجي لفترة سنتين، يتألف من موجز للخطة يعكس الأهداف الأطول أجلاً للمنظمة (الجزء الأول) وخطة برنامجية لفترة السنتين (الجزء الثاني) (انظر قرار الجمعية العامة 269/58، الفقرة 5) (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات 10-14 والشكل الأول).

8 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الغرض من استحداث خطة متوسطة الأجل مدتها أربع سنوات مشفوعة بميزانية برنامجية لفترة السنتين في عام 1974 كان يتمثل في تحسين فائدة الوثائق ووظيفتها، وذلك بالسماح بالنظر تحليلياً في تكلفة كل برنامج ومحتواه وأهميته. وفي البداية، كانت الخطة والميزانية تُناقشان في الوقت نفسه. وشملت الخطة المتوسطة الأجل الأولى الفترة 1974-1977، ونُظر فيها بالاقتران مع ميزانية الفترة 1974-1975. وشملت الخطة التالية الفترة 1976-1979، ونُظر فيها بالتوازي مع ميزانية الفترة 1976-1977. غير أن الإعداد المترام للخطط والميزانيات طرح تحديات أمام عملية إنتاج الوثائق المطلوبة لكل من الخطة والميزانية. وأشار الأمين العام، في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة 1976-1977، إلى مسألة إتاحة الوقت والفرصة الكافيين لقيام الأمانة العامة بإعداد الخطة والميزانية، وإلى مسألة إيجاد تسلسل أكثر قابلية للتنفيذ لاستعراضهما والموافقة عليهما من جانب الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. وبناء على ذلك، قررت الجمعية العامة، في قرارها 3392 (د-30)، أن تنتظر في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين بالتناوب سنة بعد أخرى، على أن تبدأ في عام 1976 بخطة متوسطة الأجل للفترة 1978-1981. ومنذ ذلك الحين، تم تقصير فترة التخطيط من أربع سنوات إلى سنتين و مرة أخرى من سنتين إلى سنة واحدة لضمان ملاءمة الميزانيات للغرض المنشود وتكييفها مع الولايات الجديدة والتغيرات في الطلبات وظروف التشغيل.

ثالثاً - عملية تخطيط البرامج والميزنة على أساس سنوي (2020-2022)

9 - يشرح الأمين العام في تقريره السنة الأولى من عملية تخطيط البرامج والميزنة على أساس سنوي عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة 266/72 ألف. ويُقدّم الأمين العام تفاصيل عن عملية نظر كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في الميزانية السنوية. ويشير الأمين العام إلى أن جميع جوانب العملية لا تزال محكومة بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، وفقاً للفقرة 13 من قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، ما لم تحل محلها عناصر من القرارات 266/72 ألف و 251/74 و 262/74 و 243/75 و 252/75 و 236/76 و 245/76. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أنه حدد، في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Introduction))، البنود والقواعد من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم التي تم تعليقها خلال الدورة السنوية (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات 15-19).

10 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن القواعد التي لم تعد تُطبَّق تشمل أحكاما تتصل بفترة الميزانية، مثل الأحكام التي تغطي الإجراءات التي يتعين إنجازها في كل سنة من فترة السنتين، فضلا عن الأحكام المتصلة بالوثائق، وتشمل تلك المتعلقة بتقارير الأداء، ومخططات الميزانية، وغيرها من التقارير المتأثرة بتغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة. ووفقا للأمين العام، من المهم التشديد على أن جميع جوانب عملية التخطيط والميزنة لا تزال محكومة بالنظام المالي والقواعد المالية وبالأظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، ما لم تحل محلها عناصر من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المذكورة أعلاه. ويشير الأمين العام إلى أن الجزء الأول أصبح يغطي، في إطار الميزانية السنوية، فترة ثلاث سنوات، بدلا من سنتين في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، ولا يزال يتضمن معلومات عن الأهداف الأطول أجلا. وتتم الموافقة على الجزأين الثاني والثالث في نفس العام. وبخلاف التغييرات في المصطلحات والفترة، لم تكن هناك تغييرات أخرى. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مدى استعراض وتحديث الإطار التنظيمي سيتوقف على قرار الجمعية العامة. وبعد الفترة التجريبية، ستقترح الأمانة العامة أي تعديلات في البنود والقواعد وفقا لقرار الجمعية العامة.

11 - وترى اللجنة الاستشارية أن استعراض الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كان ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من تقرير الأمين العام، الذي كان يمكن أن يستفيد من هذا الاستعراض للسماح للجمعية العامة بالنظر في التغييرات على نحو مستنير. وعليه، توصي اللجنة، رهنا باتخاذ قرار بشأن دورة الميزانية، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء هذا الاستعراض الشامل وتقديم أي تغييرات مقترحة إلى الجمعية العامة للنظر فيها في أقرب وقت ممكن.

رابعاً - عملية الاستعراض الحكومي الدولي للميزانية البرنامجية السنوية

12 - يذكر الأمين العام في تقريره أنه بالنسبة لدورة عام 2020، خضعت البرامج التي أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بموافقة الجمعية العامة عليها، وكان عددها أقل مقارنة بما سبق من الخطط البرنامجية لفترة السنتين، لعدد من التعديلات، وهو ما شكل أحد الشواغل والتحديات المشتركة لعملية الاستعراض الحكومي الدولي، وما أثر أيضا على عبء عمل الجمعية. وفيما يتعلق بالميزانيتين البرنامجيتين السنويتين لعامي 2021 و 2022، قدمت لجنة البرنامج والتنسيق استنتاجات وتوصيات بشأن 20 و 18 برنامجا من أصل 28 برنامجا، على التوالي. وقدمت لجنة البرنامج والتنسيق، خلال دورتها الثانية والسنتين، استنتاجات وتوصيات بشأن 23 برنامجا من أصل 28 برنامجا في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، وهو ما يمثل أكبر عدد من البرامج التي تتضمن استنتاجات وتوصيات منذ الميزانية البرنامجية السنوية الأولى، لعام 2020. وحدثت أيضا زيادة ملحوظة في عدد الاستنتاجات والتوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق مقارنة بدورة السنتين. ووفقا للأمين العام، فإن تزايد تواتر نظر لجنة البرنامج والتنسيق في الخطط البرنامجية ومعلومات الأداء قد أثر تأثيرا إيجابيا على فعاليتها، من خلال ضمان أن تعكس الخطة البرنامجية والأداء بصورة دقيقة الغرض التشريعي للولايات على أساس سنوي (المرجع نفسه، الفقرات 21 و 22 و 26).

13 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدد البرامج التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق في إطار الميزانيات البرنامجية للأعوام 2020 و 2021 و 2022 والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

14 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه في إطار دورة فترة السنتين، سترد التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق التي أقرتها الجمعية العامة في الوثيقة "Rev.1" التي تتضمن الخطط البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين. وفي إطار الدورة السنوية، تعد الأمانة العامة وثيقة تتضمن الخطط البرنامجية المعتمدة تحت الرمز "A/7_6/Add.1". وهذه الوثيقة أكثر شمولاً من الوثيقة "Rev.1"، لأنها تتضمن قوائم كاملة بالمنجزات المستهدفة وأهداف الأداء، على النحو الذي تقره الجمعية العامة. وفي حالة الولاية التي تتطلب تغييراً في الخطط البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين، سيكون من الممكن عرضها في التغييرات الموحدة في السنة التالية. ولم تشمل العملية في إطار دورة الميزانية لفترة السنتين استعراضاً منهجياً لجميع جوانب وعناصر الخطط البرنامجية المعتمدة في السنة الثانية من فترة السنتين. ولن تُعرض هذه الولايات الجديدة والتغييرات ذات الصلة في سياق التقرير المتعلق بالتغييرات الموحدة إلا عندما تترتب على الولايات الجديدة تغييرات كبيرة (أي تغييرات في الأهداف أو الإنجازات المتوقعة أو الاستراتيجيات)، ومن ثم فإنها ستخضع لاستعراض لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة.

15 - وفيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن الآلية تسمح بتعديل الاحتياجات المقدرة من الموارد لفترة الميزانية استناداً إلى التغييرات في تكاليف الوظائف وأسعار الصرف والتضخم. وبما أن الميزانية البرنامجية المقترحة تُعدّ في وقت مبكر من السنة، فإن المبالغ الواردة فيها تُعدّل مع اقتراب نهاية العام مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة (التضخم، وأسعار الصرف، والتجربة الفعلية لتكاليف الوظائف). وخُفضت جولات إعادة تقدير التكاليف من أربع حالات إلى حالتين مع بدء العمل بالميزانية السنوية. ووفقاً للأمين العام، يمكن مواصلة تخفيض جولات إعادة تقدير التكاليف من جولتين إلى جولة واحدة، بيد أن ذلك سينطوي على بعض الحلول التوفيقية. ومن خلال خفض جولات إعادة تقدير التكاليف، يمكن للجمعية العامة أن تختار الإبقاء على وضع التقديرات الأولية في أيار/مايو في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة أو الإبقاء على إجراء الجولة الثانية من إعادة تقدير التكاليف في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر أو أوائل كانون الأول/ديسمبر في سياق التقرير المتعلق بالتقديرات المنقحة. ويرى الأمين العام أيضاً أنه إذا لم يتم الإبقاء إلا على الجولة الأولى من إعادة تقدير التكاليف، فإن دقة التقديرات ستتأثر، لأن المعدلات المستخدمة ستكون تلك المتاحة في أيار/مايو وليس في تشرين الثاني/نوفمبر. والإبقاء على الجولة الثانية من إعادة تقدير التكاليف يزيد من دقة تقديرات الموارد، ولكنه لن يوفر بعد ذلك تقديراً أولياً لإعادة تقدير التكاليف في الميزانية البرنامجية المقترحة، ومن ثم فإنه يقلل من شموليتها.

16 - ويشير الأمين العام أيضاً في تقريره إلى أن دورة الميزانية السنوية تتطلب من اللجنة الاستشارية أن تدرس مقترحات الميزانية البرنامجية كل عام، مما يؤدي إلى عبء عمل إضافي على اللجنة. غير أن عبء العمل المتزايد هذا يقابله جزئياً خفض في جولات إعادة تقدير التكاليف ووقف العمل بمخطط الميزانية وتقارير الأداء التي كانت تتضمن النفقات المتوقعة لفترة ميزانية السنتين الجارية. وهناك مجال إضافي لتبسيط ودمج محتوى التقرير المتعلق بعمليات نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية، الذي تسعى الأمانة العامة إلى الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية عليه، وتقدير الأداء المالي، بالنظر إلى أن كلا التقريرين يقدمان معلومات عن فترة الميزانية المنتهية (المرجع نفسه، الفقرات 27-30).

17 - وفيما يتعلق بإمكانية دمج التقرير المتعلق بعمليات نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية وتقدير الأداء المالي، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأنه في أعقاب إقرار الجمعية العامة للفقرة 35 من تقرير اللجنة (A/76/7/Add.16)، استخدم تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021

(A/77/347)، الصادر في أيلول/سبتمبر 2022، نفس خط أساس المقارنة المستخدم في التقرير المتعلق بالعمليات المقترحة لنقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية (الصادر في أيار/مايو 2022). ويقارن كلا التقريرين النفقات الفعلية والاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية. ولذلك، كرر تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 بعض مبررات الفروق التي سبق تقديمها في التقرير المتعلق بالعمليات المقترحة لنقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية. ووفقاً للأمين العام، ففي حين أن كلا من تقرير الأداء المالي والتقرير المتعلق بعمليات نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية يتضمنان معلومات عن الزيادة في الإنفاق، فإن تقرير الأداء المالي يقدم مبررات للفروق الجوهرية التي تتجاوز 5 في المائة، وتفسيرات للنقص في الإنفاق الذي يتجاوز 5 في المائة وللخروج الجوهرية حسب وجه الإنفاق، مما يجعله أكثر شمولاً من التقرير المتعلق بعمليات نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه في حالة اتخاذ قرار بدمج التقريرين، فإن التقرير الموحد سيواصل تقديم مبررات للفروق الجوهرية حسب أبواب الميزانية وحسب وجه الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن التقرير الموحد مبررات لجميع حالات الزيادة في الإنفاق، نظراً لأن هذه المعلومات كانت ستُقدّم في سياق التقرير المتعلق بالعمليات المقترحة لنقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية. ومن شأن ذلك أن يكفل ألا يؤدي دمج التقريرين إلى أي فقدان للمعلومات مع الاستمرار في الإسهام في تبسيط عملية الميزنة. وتقدم اللجنة تعليقات وتوصيات بشأن مسألة دمج تقرير الأمين العام عن عمليات نقل الموارد فيما بين أبواب الميزانية وأداء الميزانية البرنامجية في سياق تقريرها المتعلق بتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/77/7/Add.18).

18 - وللتأكد من أن زيادة عبء عمل اللجنة الاستشارية المتصل بالاستعراض السنوي للميزانية البرنامجية يقابله خفض في جولات إعادة تقدير التكاليف ووقف العمل بمخطط الميزانية وتقارير الأداء، رُوِّدَت للجنة، عند الاستفسار، بمقارنة بين التقارير التي تعدها اللجنة في إطار دورة الميزانية لفترة السنتين ودورة الميزانية السنوية، على النحو المبين في الجدولين 1 و 2 أدناه. ففي إطار دورة فترة السنتين، كانت هناك أربع جولات لإعادة تقدير التكاليف، وكانت المعلومات المتعلقة بإعادة تقدير التكاليف تُقدّم ليس فقط في الميزانية البرنامجية المقترحة وفي التقديرات المنقحة التي تُعدّ مع اقتراب نهاية العام، بل أيضاً في كل تقرير من تقارير الأداء. وفي إطار الميزانية السنوية، خُفضت جولات إعادة تقدير التكاليف من أربع جولات إلى جولتين. واستُعيض عن تقرير الأداء المالي بتقرير أداء مالي واحد وأوقف العمل بمخطط الميزانية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن الجولة الثانية لإعادة تقدير التكاليف وتوقيت اتخاذ القرارات التي تتضمن احتياجات من موارد إضافية هما السببان وراء تقديم تقرير الأمين العام المعنونين "التقديرات المنقحة: آثار التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم" و "صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة" في أوائل كانون الأول/ديسمبر. ولم يتسن إعداد التقرير الأخير إلا بعد صدور آخر قرار عن هيئة حكومية دولية مختصة لكفالة مراعاة جميع الآثار المحتملة في الميزانية التي قد تترتب على أي قرار. ووفقاً للأمين العام، يمكن إعداد التقرير المعنون "التقديرات المنقحة: آثار التغييرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم" في وقت مبكر، ولكنه يمكن أن يسفر عن انخفاض دقة تقديرات الميزانية مع تحسن دقة معدلات التضخم وأسعار الصرف المتوقعة مع اقتراب فترة التنفيذ. ورُوِّدَت للجنة، عند الاستفسار، بعدد التقارير التي قدمتها في إطار فترة ميزانية السنتين، على النحو المبين في الجدول 1، وعدد التقارير المقدمة في إطار فترة الميزانية السنوية، على النحو المبين في الجدول 2. وتلاحظ اللجنة من هذه المعلومات أنه في حين أن عدد التقارير التي قدمتها اللجنة ظل كما هو تقريبا من الناحية العددية، فقد تضاعف عدد صفحات التقارير.

الجدول 1

تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أُعدت خلال فترة ميزانية السنتين

(عدد التقارير/عدد الصفحات)

الوصف	عدد التقارير	عدد الصفحات
تقرير الأداء الأول	1	24
تقرير الأداء الثاني	1	24
الميزانية البرنامجية المقترحة	1	320
إعادة تقدير التكاليف	1	4
مخطط الميزانية	1	13
المجموع	5	385

الجدول 2

تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أُعدت خلال فترة الميزانية السنوية

(عدد التقارير/عدد الصفحات)

الوصف	عدد التقارير	عدد الصفحات
تقرير الأداء المالي	1	26
الميزانية البرنامجية المقترحة	1	365
إعادة تقدير التكاليف	1	4
المجموع	3	395

19 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود تقييم شامل لعبء العمل المتزايد الناجم عن دورة الميزانية السنوية والتكاليف المرتبطة بهذه الزيادة، وهي تأمل أن يُقدّم الأمين العام تقييماً شاملاً لعبء العمل والتكاليف المرتبطة به في التقرير المقبل عن الميزانية البرنامجية.

20 - ويشرح الأمين العام في تقريره الطابع التسلسلي لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. ويشير إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ إجراء بشأن تقريره المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: الإجراءات والممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية" (A/74/852)، الذي قُدّم عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 251/74. وفي ذلك القرار، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين عن أثر التغييرات التي أدخلت على دورة الميزانية في الإجراءات والممارسات المعمول بها في إعداد الميزانية من حيث صلتها بالطابع التسلسلي المتفق عليه لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة، وذلك بُغية كفاءة الحفاظ على ذلك التسلسل. واستجابة لطلب الجمعية العامة، تضمن التقرير المقدم من الأمين العام سيناويوهات، بما في ذلك مزايا وعيوب عقد دورة مبكرة للجنة البرنامج والتنسيق ودورة ميزانية تتظر فيها اللجنة الاستشارية في الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف (الجزء الثالث) على أساس الخطط البرنامجية (الجزء الثاني) التي وافقت عليها الجمعية العامة. ومع ذلك، قدمت الجمعية العامة توجيهات في الفقرة 9 من قرارها 243/75 وفي الفقرة 16 من

قرارها 236/76 أكدت فيها أنه في حالة عدم تمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات ستنظر في البرنامج الفرعي أو البرنامج المذكور لكي تنظر فيه اللجنة الخامسة في الوقت المناسب (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات 31-33).

21 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء تعتبرها مسألة من مسائل الميزانية السنوية، وعلى الرغم من عدم اتخاذ الجمعية العامة أي إجراء بشأن الإجراء الموحد المقترح لإبلاغ اللجنة الاستشارية بأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، حتى الآن، لم تترتب عليها أي آثار في الميزانية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: الإجراءات والممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية"، فإنه وفقاً للأمين العام، تم الحفاظ على الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم يسمحان ببيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية استناداً إلى أحكام من هيئة حكومية دولية مختصة. وينص البند 2-6 من النظام المالي على أن يتضمن التقرير، أو الإضافة الملحقه به، توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة ببيان الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق. وعلاوة على ذلك، ينص البند 2-10 على أنه لا يجوز لأي مجلس أو لجنة أو هيئة مختصة أخرى أن تتخذ أي قرار ينطوي على تغيير في الميزانية البرنامجية التي وافقت عليها الجمعية العامة أو على احتمال تطبُّب نفقات ما لم تكن قد تُلقت تقريراً من الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على هذا الاقتراح وأخذته في اعتبارها. وورد الحكم نفسه في البند 5-9 من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وتتص القاعدة المالية 102-6 على أن الأمين العام مسؤول عن إعداد البيانات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية التي يقتضيها البند 2-10 وعن تقديمها إلى الهيئات التشريعية ذات الصلة.

22 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة لم تتخذ أي إجراء بشأن تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: الإجراءات والممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية" (A/74/852) وتقرير اللجنة ذي الصلة (A/74/7/Add.33)، وتشدد على أهمية الحفاظ على الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض.

خامسا - استعراض التغييرات في دورة الميزانية

23 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه استناداً إلى الخبرة المكتسبة منذ الدورة السنوية الأولى للميزانية البرنامجية، ومع تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، تتمثل إنجازات الإصلاح التي تحققت فيما يلي: (أ) ثقافة أكثر تركيزاً على تحقيق النتائج؛ زيادة انخراط مديري البرامج وزيادة التعلم والتحسين المتواصلين من أجل تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية؛ (ب) توجُّب مزيد من المرونة في تخطيط البرامج؛ التكيف على نحو أسرع مع الولايات الجديدة، وتغيُّر المتطلبات والظروف، والأداء السابق؛ (ج) شكل عرض الميزانية البرنامجية السنوية يوازن بين الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة التي تطالب بها الدول الأعضاء وبين اتباع عملية إعداد تتسم بالكفاءة وتتيح المواءمة مع الواقع التشغيلي للإدارات؛ (د) زيادة الشمولية

لإجراء استعراض كلي واحد من جانب الدول الأعضاء: إدماج الخطط البرنامجية والأداء والاحتياجات من الموارد في تقرير واحد والنظر فيها في دورة رئيسية واحدة للجمعية العامة (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات 34-81 والأشكال من الثالث إلى الثامن عشر).

24 - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، عند الاستفسار، بأن الإنجازات المذكورة أعلاه قد حُدِّت على أساس الملاحظات والمقابلات والدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتحليل وثائق الميزانية والبحث فيها. ودُعمت الإنجازات بعدد من المؤشرات، بما في ذلك ما يلي: (أ) خطط محددة وملموسة بدرجة أكبر مكنت من تحسين الرقابة (المرجع نفسه، الأشكال من الخامس إلى السابع)؛ (ب) تضاعف تقريبا عدد أهداف الأداء التي تحسنت بأكثر من 10 في المائة، على الرغم من قصر الدورة (المرجع نفسه، الشكل الثامن)؛ (ج) تحقيق مزيد من النتائج الرامية إلى إدخال تحسينات مجدية على حالة المستفيدين (المرجع نفسه، الشكلان الحادي عشر والثاني عشر)؛ (د) زيادة النسبة المئوية للولايات الحديثة المدرجة في الخطط (30 في المائة مقابل 15 في المائة)؛ (هـ) التعجيل بتعديل مقاييس الأداء في ضوء التطورات الأخيرة و/أو الأداء السابق (المرجع نفسه، الشكلان الخامس عشر والسادس عشر)؛ (و) زيادة مشاركة مديري البرامج في عملية التخطيط (حوالي 500 مشارك مقارنة بأقل من 500 مشارك)؛ (ز) النسبة المئوية للمشاركين في العملية الذين كانوا من المشاركين على الصعيد الفني (أكثر من الثلثين في إطار الميزانية السنوية مقارنة بأقل من الثلث في إطار دورة الميزانية لفترة السنتين)؛ (ح) زيادة عدد الأدوات التي توفر معلومات شبه آنية عن الميزانية المقترحة؛ (ط) تحسين الصلة بين الموارد والنتائج (المرجع نفسه، الفقرة 79)؛ (ي) تحسين إمكانية التنبؤ بالميزانية (المرجع نفسه، الفقرة 80)؛ (ك) الاتجاه الإيجابي فيما يتعلق بتوافر الوثائق باللغات لاستعراضها من قِبَل لجنة البرنامج والتنسيق.

25 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه تم إطلاع الأمانة العامة على النتائج التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويجري وضع الصيغة النهائية لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ويمكن تعميمه بمجرد الانتهاء منه. وتعترم الأمانة العامة معالجة جميع التوصيات، بما فيها التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة. وستستمر الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل في إدراج الإجراءات المتخذة لمعالجة توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المقدمة، بما في ذلك أن الاستعراض الحالي يستند إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي تأمل أن تُقدّم نتائج هذه الدراسة الاستقصائية إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

26 - وفيما يتعلق بالعيوب، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن التحديات التي نشأت مع الميزانية السنوية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، تشمل ما يلي: (أ) زيادة عبء العمل الملقى على عاتق اللجان والأمانة العامة؛ (ب) زيادة تواتر انتهاء صلاحية الأموال، مما يشكل تحديات في نهاية السنة؛ (ج) الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض.

27 - وعند الاستفسار عن عدم وجود تقييم شامل للتكاليف المالية التي ينطوي عليها إعداد تقرير سنوي عن الميزانية والنظر فيه في تقرير الأمين العام، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من غير الممكن عمليا تحديد هذه التكاليف المالية في ظل غياب نظام لمحاسبة التكاليف قائم على الأنشطة، وهو في حد ذاته سيتطلب استخداما كثيفا للموارد من أجل وضعه وتشغيله.

28 - وفي الوقت الذي تعترف فيه اللجنة الاستشارية بالجهود المبذولة لتنفيذ دورة الميزانية السنوية وتلاحظ بعض التقدم المحرز على النحو الوارد في تقرير الأمين العام، فإنها ترى أن المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام لا تزال عامة في طبيعتها وليست مدعومة بما يكفي من تقييمات شاملة، بما في ذلك تقييمات الآثار المالية والإدارية والإجرائية، لكلتا الدورتين.

29 - وعند الاستفسار عن التقييمات التي أجراها مجلس مراجعي الحسابات خلال السنوات الثلاث الماضية وعن كيفية إدراج استنتاجات المجلس وتوصياته في الاستعراض الحالي، زُودت اللجنة الاستشارية بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الميزانية في الدورتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين للجمعية العامة والإجراءات المتخذة لمعالجتها. وترد في مرفق هذا التقرير تلك المعلومات، التي ترد أيضا في تصدير ومقدمة الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لعامي 2022 و 2023 (انظر (Introduction) A/76/6، المرفق الأول، و (Introduction) A/77/6، المرفق الأول). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عددا من توصيات مجلس مراجعي الحسابات لم تُنفَّذ بعدُ بالكامل، وهي تأمل أن تُبذل جهود إضافية لضمان تنفيذها تنفيذا كاملا.

ألف - ثقافة تركز أكثر على تحقيق النتائج: زيادة انخراط مديري البرامج وزيادة التعلم والتحسين المتواصلين من أجل تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية

30 - وفقا للأمين العام، كانت الخطط البرنامجية، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، تُعدّ قبل أكثر من سنتين من بداية فترة التنفيذ وأكثر من أربع سنوات من نهاية فترة التنفيذ، مما لا يوفر حافزا يُذكر لمديري البرامج الفنية للانخراط في العملية، تاركين معظم أعمال التخطيط والميزنة لموظفي الشؤون الإدارية. وقد أدى الافتقار إلى هذا الانخراط في العملية وصعوبة التحديد المسبق بهذه المهلة الطويلة لأهداف ملموسة فيما يتعلق بالنتائج المتوخاة إلى وضع خطط برنامجية فضفاضة وعامة توضع لها أهداف أداء ثابتة. غير أن عملية وشكل عرض الميزانية البرنامجية السنوية أفضيا إلى زيادة حادة في مستوى انخراط مديري البرامج الفنية. وزادت التحسينات التي أُدخلت على الأداء المستهدف في البرامج الفرعية من 30 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى أكثر من 45 في المائة في الميزانية البرنامجية لعام 2023. وبالمقارنة مع الخطط البرنامجية السنوية، ركزت الخطط البرنامجية لفترة السنتين على مقاييس الأداء التي تقيس التحسن النسبي، من وجهة نظر المستفيدين، في النواتج التي تتجزأ المنظمة، وتضمنت نسبة مئوية أعلى من هذه المقاييس (المرجع نفسه، الفقرات 36-49).

31 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الأمانة العامة، سعيا منها لدعم مديري البرامج خلال الفترة الانتقالية، قد وضعت توجيهات ونظمت سلسلة من حلقات العمل للمساعدة في بناء القدرات وتعزيز التوجه نحو تحقيق النتائج على نطاق الأمانة العامة. وفي إطار التحضير للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، ومع بناء قدرات كبيرة في السنوات الثلاث السابقة، تم توفير التدريب عند الطلب وتركز أساسا على مديري البرامج الجدد والإدارات الجديدة لمواصلة تعزيز تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فإن الأمانة العامة، ودون المساس بأي قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن دورة الميزانية السنوية، تعترم مواصلة تنظيم حلقات عمل، عند الطلب، تطلب فيها جميع الإدارات الدعم لتعزيز القدرات القائمة، مع التركيز بوجه خاص على الدروس المستفادة والتحسين المستمر ووضع نتائج مقررّة تركز على أثر البرنامج ومساهمته في تحقيق الهدف المعتمد. ومع استقرار العديد من العمليات من خلال الدروس

المستفادة في كل دورة، تتوقع الأمانة العامة أن تتمكن من إشراك مديري البرامج الذين أبدوا اهتماماً أقل بعملية الميزنة على نحو أكثر نشاطاً وتوضيح أهمية مشاركتهم.

32 - وفيما يتعلق بالمؤشرات الملموسة التي تستخدمها الأمانة العامة لتقييم التغيرات في انخراط المديرين في عملية التخطيط، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن صياغة الخطط في إطار دورة الميزانية السنوية قد شملت ما يقرب من 1 500 مشارك. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن معظم المشاركين الذين شاركوا في صياغة الخطط البرنامجية كانوا موظفين فنيين، بينما كان معظم المشاركين في إطار دورة السنتين من الموظفين الإداريين. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن شكل الصياغة الذي يسمح لمديري البرامج بطرح أفكارهم يوفر تجاوباً أكبر من الأطر المنطقية المستخدمة في إعداد الخطط البرنامجية لفترة سنتين، مما يسهم في مؤشرات أكثر إيجابية: عدد أكبر من المشاركين في عملية صياغة الميزانية، ونسبة مئوية أعلى من المشاركين الفنيين، ونسبة مئوية أقل من المشاركين الإداريين.

33 - وترى اللجنة الاستشارية أن طول دورة الميزانية لا يشكل حافزاً لمديري البرامج على المشاركة في الميزنة والتخطيط وضمان الانضباط في الميزانية. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة أن تتسم مشاركة مديري البرامج على الدوام بثقافة قوية من المسؤولية والمساءلة، تكفل أيضاً الامتثال للنظامين الأساسي والإداري، وكذلك تحقيق النتائج، بصرف النظر عن طول دورة الميزانية (انظر الفقرة 46 أدناه).

باء - توجّي مزيد من المرونة في تخطيط البرامج: التكيف على نحو أسرع مع الولايات الجديدة، وتغيّر المتطلبات والظروف، والأداء السابق

34 - وفقاً لما ذكره الأمين العام، يمكن أن تتضمن الخطط البرنامجية، مع الدورة السنوية، الولايات الجديدة، وأوجه التغيير في المطالب والظروف، وأشكال الأداء البرنامجي السابق التي تحدّث قبل بدء فترة التنفيذ بسنة واحدة تقريباً. وتتضمن الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة ما متوسطه 30 في المائة من الولايات المعتمدة خلال فترة السنتين السابقتين، فيما استحوذت الميزانيات البرنامجية لفترة السنتين على ما متوسطه 15 في المائة من الولايات التي تقل مدتها عن سنتين. ويمكن للأمين العام أن يقترح مستويات للميزانية تكون أكثر واقعية مع دورة الميزانية السنوية، وباستخدام تكنولوجيا مثل نظام أوموجا وضمن الإطار التنظيمي، أن يدير النفقات بمزيد من الفعالية للحفاظ على جميع العمليات الأساسية. وتخفف دورة الميزانية السنوية أيضاً على زيادة الانضباط في الميزانية وتسهم في زيادة القدرة على التنبؤ بالنفقات، ورهنأ بحالة السيولة المالية، من المتوقع أن تسفر عن نمط إنفاق أكثر توازناً خلال فترة الميزانية مقارنة بفترة السنتين (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرات من 50 إلى 61).

35 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين الولايات والأداء البرنامجي، فإن إدراج: (أ) جميع الأنشطة المتصلة بجميع الولايات في استراتيجيات البرامج الفرعية؛ و (ب) أي منجزات مستهدفة تتصل بالولايات؛ و (ج) أي أهداف أداء يقصد منها إظهار التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، يمكن لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة من إجراء استعراض شامل لخطط الأمانة العامة لتنفيذ الولايات، في حين كان ذلك الاستعراض أقل شمولية في إطار دورة فترة السنتين.

36 - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن عدد الولايات ونسبتها المئوية، مصنفة حسب طول الولاية، منذ عام 2016. وردا على ذلك، أبلغت اللجنة بأن أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية قد أصدرت على مدى

السنوات الـ 76 الماضية ما يقرب من 27 000 قرار. ونظر تقرير صدر مؤخرا عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الولايات التشريعية المعتمدة بين عامي 2016 و 2020 وأظهر أنه جرى اتخاذ ما متوسطه 415 قرارا كل عام. وأثبت المكتب أنه على الرغم من أن القرارات لا تتضمن جميعها ولايات تشريعية للأمانة العامة، فإن نحو 70 في المائة من القرارات التي اتخذت خلال دورات الجمعية العامة الثانية والسبعين والثالثة والسبعين والرابعة والسبعين تضمنت طلبات إلى الأمين العام لتقديم وثائق أو اتخاذ إجراءات. ووفقا للأمين العام، وبالنظر إلى الحجم الكبير من القرارات، وتعقيد التفسير القانوني، وقدرات الأمانة العامة، لا يمكن تحليل جميع القرارات المتخذة منذ عام 2016 وتحديد طول كل ولاية. وسيتطلب الحصول على إجابة كاملة لهذا الطلب توظيف قدر كبير من الموارد على مدى فترة زمنية طويلة، من المرجح أن تتجاوز سنة واحدة.

37 - ووفقا لما ذكره الأمين العام، لن يكون من الممكن إجراء تغيير في فترة الميزانية لضمان المواعيد بين مدة الولايات وفترة الميزانية، لأن الأنشطة المطلوبة من خلال الولايات لها مدد مختلفة، وبالتالي فلن يتواءم مع فترة الميزانية إلا البعض منها. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المالية تُصدر على أساس سنوي منذ عام 2014 دون التأثير سلبا على تنفيذ البرامج.

38 - وترى اللجنة الاستشارية أنه لا توجد معلومات كافية تؤيد زيادة المرونة في تخطيط البرامج باعتبارها إحدى فوائد دورة الميزانية السنوية لتنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة، رهنا باتخاذ قرار بشأن دورة الميزانية، إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا لأثر الدورة السنوية على تنفيذ الولايات في جميع أبواب الميزانية البرنامجية.

39 - وفيما يتعلق بأثر دورة الميزانية على إدارة السيولة، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه فيما عدا إعادة الأموال إلى الدول الأعضاء مرة كل سنتين في إطار دورة فترة السنتين، مقابل مرة كل سنة في إطار الدورة السنوية، لا يوجد فرق في إدارة السيولة في كلتا الدورتين. وتتطلب الميزانية السنوية أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي حينها. وقد تأثر تنفيذ أول ميزانيتين برنامجيتين سنويتين في عامي 2020 و 2021 بأزمة السيولة وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

40 - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات التي قدمها الأمين العام عن مزايا وعيوب دورة الميزانية السنوية مقارنة بدورة الميزانية لفترة السنتين. وتلاحظ اللجنة كذلك التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وأزمة السيولة، وأثرها على تنفيذ الميزانية السنوية، خلال الفترة التجريبية، وعلى استخدام الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف.

41 - ولدى الاستفسار عن أنماط الإنفاق الفصلية منذ عام 2016، رُودت اللجنة الاستشارية بالجدول 3 أدناه. وزودت اللجنة أيضا بمعلومات عن الرصيد الحر في نهاية كل فترة من فترات الميزانية، على النحو المبين في الجدول 4 أدناه. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الزيادة في الالتزامات غير المصفاة خلال الميزانيات السنوية لا تتعلق بفترة الميزانية، بل تعكس التحديات التي فرضتها حالة السيولة غير المستقرة للمنظمة في عامي 2020 و 2021 والاضطرابات في سلاسل الإمداد على الصعيد العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 5 أدناه). ووفقا للأمين العام، فمن المتوقع، مع تحسن حالة السيولة وتبديد الاضطرابات في سلاسل الإمداد الناجمة عن كوفيد-19، أن يعود مستوى الالتزامات غير المصفاة إلى مستويات أقل.

الجدول 3

النفقات، حسب الربع، من عام 2016 إلى عام 2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات	مجموع النفقات	الربع الأخير	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	السنة
-	-	763,9	621,4	616,8	740,1	2016
5 654,2	5 654,2	781,9	675,5	683,1	771,5	2017
-	-	622,3	651,0	694,3	844,8	2018
5 873,6	5 873,6	913,9	695,7	692,9	758,6	2019
3 073,8	3 015,9	906,5	777,5	631,1	700,8	2020
3 224,7	3 017,9	767,7	777,2	713,4	759,7	2021

الجدول 4

الرصيد الحر، حسب فترة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الرصيد الحر	فترة الميزانية
40 238,2	2013-2012
120 030,2	2015-2014
28 571,9	2017-2016
-	2019-2018
57 890,2	2020
206 833,3	2021

الجدول 5

الالتزامات غير المصفاة، للأعوام 2020 و 2021 و 2022

(بـدولارات الولايات المتحدة)

النبد	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021	في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
الوظائف	3 482 782	5 313 378	4 330 807
تكاليف الموظفين الأخرى	16 869 982	10 530 425	8 315 671
الضيافة	5 685	22 910	57 411
الخبراء الاستشاريون	10 917 872	10 076 562	8 132 955
الخبراء	3 670 379	444 558	2 703 725
سفر الممثلين	69 447	425 783	2 680 049

البند	في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020	في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2021	في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022
سفر الموظفين	840 182	6 091 575	5 310 237
الخدمات التعاقدية	42 096 318	24 212 729	27 133 894
مصروفات التشغيل العامة	69 658 585	38 712 497	49 768 260
اللوازم والمواد	7 750 507	3 685 440	4 703 307
الأثاث والمعدات	38 276 392	33 798 369	15 182 160
المنح والمساهمات	13 285 543	6 052 289	15 295 856
تحسين أماكن العمل	5 220 949	2 576 569	1 550 109
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	142 608	1 588	55 350
التكاليف الأخرى	9 973 100	6 799 024	12 025 988
المجموع	222 260 332	148 743 696	157 253 595

42 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية عموماً زيادة مستوى النقص في الإنفاق، والأرصدة الحرة، والالتزامات غير المصفاة في إطار دورة الميزانية السنوية (انظر الفقرة 40 أعلاه). وتبدي اللجنة مزيداً من التعليقات في تقريرها عن تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021 (A/77/7/Add.18).

جيم - شكل عرض للميزانية البرنامجية السنوية يوازن بين الحاجة إلى زيادة الشفافية والمساءلة التي تطالب بها الدول الأعضاء وبين اتباع عملية إعداد تتسم بالكفاءة والاستدامة ويتيح المواءمة مع الواقع التشغيلي للإدارات

43 - يقدم الأمين العام معلومات عن التحسينات التي أدخلت على شكل وعرض المنجزات المستهدفة في الميزانية البرنامجية السنوية منذ عام 2020، بما في ذلك ما أضيف في الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 من القوائم الكاملة للولايات التشريعية والمنجزات المستهدفة التي قدمت في وثائق تكميلية في دورة عام 2020 والجداول التي تحتوي على معلومات مجمعة عن الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، مصنفة حسب وجه الإنفاق والعنصر والبرنامج الفرعي، وحسب مصدر التمويل على مستوى أبواب الميزانية، ومعلومات وافية عن الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك مهام الوظائف، والاستخدام المقرر للموارد وآليات الرقابة على هذه الموارد في عام 2022. ويبيّن شكل عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 أوجه التحسين التراكمية الناجمة عن تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة خلال الدورة السنوية. وكان شكل العرض هذا مناسباً تماماً للبعثات السياسية الخاصة.

44 - ويشير الأمين العام كذلك في تقريره إلى أن دراسة استقصائية أجريت لمديري البرامج خلال حلقات العمل التحضيرية للخطط البرنامجية لعام 2022 أظهرت أن 64 في المائة من المجهين يوافقون بشدة أو يوافقون على أن الشكل المستخدم يمثل تحسناً مقارنة بالأطر الاستراتيجية لفترة السنتين في الماضي. وكان بعض مديري البرامج الذين يتولون برامج كبيرة ومعقدة قد استفادوا بالفعل من عمليات تخطيط أخرى لتحسين تنفيذ الولايات باستمرار، وبذلك كانوا أقل اقتناعاً بقيمة هذا النهج المتبع في التخطيط وأكثر وعياً باحتمال حدوث تداخل فيه. بيد أنه لوحظ أن العديد من مديري البرامج الآخرين لم يُكرسوا، قبل عملية الميزانية السنوية، الوقت الكافي لتحديد سبل تنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية (المرجع نفسه، الفقرات من 62 إلى 76).

- 45 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام جهوده لتحسين العرض والربط بين الموارد المقترحة وتنفيذ البرامج (انظر أيضا A/77/7، الفصل الأول، الفقرة 9). وتأمل اللجنة كذلك أن يواصل الأمين العام تحسين عرض المنجزات المستهدفة في مشاريع الميزانية المقبلة. (انظر المرجع نفسه، الفقرة 11). وتقدم اللجنة الاستشارية تعليقات وتوصيات بشأن منهجية الميزانية وشكلها وطريقة عرضها في سياق تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (انظر A/77/7، الفقرات من 3 إلى 13).
- 46 - وترى اللجنة ضرورة وضع آلية مساءلة أكثر قوة لرؤساء الكيانات وربط الأنشطة البرنامجية المعتمدة ليس فقط بالميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج، بل أيضا بمؤشرات أداء ومعايير قائمة على النتائج ومحددة بوضوح في اتفاقات كبار المديرين وخطط عمل الموظفين.

دال - زيادة الشمولية لإجراء استعراض كلي واحد من جانب الدول الأعضاء: إدماج الخطط البرنامجية والأداء والاحتياجات من الموارد في تقرير واحد والنظر فيها في دورة رئيسية واحدة للجمعية العامة

- 47 - يذكر الأمين العام من جديد في تقريره أن تقرير الأداء البرنامجي، في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، صدر بشكل منفصل بعد فترة الميزانية ذات الصلة، مما أحدث فجوة مدتها أربع سنوات بين المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي والخطط البرنامجية (نظر مثلاً في تقرير الأداء البرنامجي لفترة 2014-2015 في الدورة نفسها التي نُظر فيها في الأطر الاستراتيجية المقترحة للفترة 2018-2019). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن هذه الفجوة لم تيسر عملية التخطيط من قِبل مديري البرامج ولا إجراء التقييم من قِبل الهيئات الحكومية الدولية لكيفية تأثير الأداء السابق على الخطط المستقبلية عند إعداد تلك الخطط وإقرارها. وعلاوة على ذلك، طرح اختلاف أشكال عرض الميزانية البرنامجية المقترحة وتقرير الأداء البرنامجي صعوبات إضافية أمام المقارنة بين الأداء السابق والخطط المستقبلية. وتعالج الميزانية البرنامجية السنوية هذه القيود بدمج المعلومات المتعلقة بالخطط البرنامجية والأداء البرنامجي وما يرتبط بذلك من المقترحات ذات الصلة بالموارد في وثيقة ميزانية واحدة، تستخدم باستمرار الشكل نفسه للخطط والأداء الفعلي لكل برنامج من البرامج الفرعية (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرة 77).

- 48 - ويشير الأمين العام إلى أن الميزانية البرنامجية السنوية تتسجم أيضاً مع الفترة المالية الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر، حيث يتيح ذلك مقارنة الميزانية البرنامجية المقترحة بالبيانات المالية المعدّة امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقرارات الميزانية، وتقرير الأداء المالي، مع إدراج الأرقام نفسها في جميع الوثائق الثلاث (المرجع نفسه، الفقرة 78).

- 49 - ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن الجمعية العامة طلبت في دورتها الرئيسية الرابعة والسبعين، المعقودة في عام 2020، تقديم معلومات إضافية عن أثر الجائحة في مقترحات الميزانية لعام 2022، وقررت تعديل الموارد المرصودة لعام 2021، ولا سيما فيما يتعلق بالسفر واللوازم وخدمات الضيافة، وذلك نظراً لتوقع أن يستمر أثر الجائحة في عام 2021. ونتيجة الميزانية البرنامجية السنوية، باقتراح تقديرات موارد سنوية والنظر فيها، إدراج جميع الظروف التشغيلية والعوامل الخارجية في مقترحات الموارد ومقررات الجمعية العامة بشأن هذه المقترحات على نحو شامل، فتكون بذلك ذات منحنى واقعي أكبر (المرجع نفسه، الفقرة 79).

50 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المعلومات المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على الخطط، التي أدرجت في مقدمة مقترحات الميزانية وكذلك في بعض ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، لم تكن وافية، حيث كان من الصعب توقع أثر الجائحة بدقة في أوائل عام 2020، بسبب ارتفاع مستويات عدم اليقين. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فإن التغييرات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 كانت ذات طابع تشغيلي أكبر (مستوى أدنى) ولن تؤثر على عناصر المستويات الأعلى الواردة في الخطط البرنامجية لفترة السنتين. وأثرت التغييرات في معظمها على المنجزات المستهدفة و/أو مقاييس الأداء، وكلاهما لا يرد عادة في الخطط البرنامجية لفترة السنتين.

51 - ويوضح الأمين العام في تقريره أنه نظرا لأن فترة الميزانية البرنامجية السنوية أسهمت في زيادة القدرة على التنبؤ بالميزانية، فقد يسرت "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" فيما يتعلق بالتقديرات بالنظر إلى أنه يسهل تحديد التكاليف وتحديد الولايات التي يحتمل تمديدها. وفي إطار دورة الميزانية لفترة سنتين، سيكون من الصعب توقُّع وإدراج تقديرات أولية موثوقة لمقترحات الموارد التي ستنشأ بعد مرور أكثر من عام (المرجع نفسه، الفقرة 80). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مصطلح "تركيز صرف الموارد في بداية الفترة" يشير إلى الأنشطة، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد، المدرجة مقدما في الميزانية البرنامجية المقترحة، والتي سبق تقديمها كميزانيات تكميلية بموجب أحكام البنود من 2-8 إلى 2-11 والقواعد من 4-102 إلى 7-102 من النظام المالي والقواعد المالية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، يمكن تطبيق مفهوم تركيز صرف الموارد في بداية الفترة بغض النظر عن دورة الميزانية. بيد أن دقة هذا المفهوم تتراجع عندما تكون فترة الميزانية أطول. فعلى سبيل المثال، سيكون توقع الاحتياجات من الموارد الناشئة عن القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان لمدة سنتين أقل دقة من التقدير السنوي لمثل هذه الاحتياجات من الموارد. ويمكن أيضا تركيز صرف موارد التشييد في بداية فترة الميزانية البرنامجية المقترحة. وتبدي اللجنة مزيدا من التعليقات على تركيز صرف الموارد في بداية الفترة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (انظر أيضا A/77/7، الفقرات 4-7 ومن 4-7 إلى 7-16، وقرار الجمعية العامة 245/76، الفقرة 22).

52 - ويذكر الأمين العام أنه لو كانت دورة ميزانية فترة السنتين قد استمرت، لوجدت فترة تتجاوز عامين بين إصدار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2022-2023، في نيسان/أبريل 2021، والدورة الثانية المستأنفة للجمعية العامة في عام 2023، ويُحتمل أن تؤدي الولايات الجديدة خلال تلك الفترة إلى آثار في الميزانية البرنامجية لفترة الميزانية 2022-2023. غير أنه مع الدورة السنوية، وبتطبيق نفس سيناريو إصدار الميزانية البرنامجية السنوية لعام 2022 في نيسان/أبريل 2021، فإن أي آثار محتملة في الميزانية البرنامجية لعام 2023 تكون ناجمة عن ولايات جديدة ناشئة في الفترة بين نيسان/أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022 ستُدْرَج في الميزانية البرنامجية السنوية لعام 2023، وبذلك لن تستدعي تقريرا منفصلا للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، ونظرا لزيادة الشمولية الناجمة عن الدورة السنوية، سُجِّل انخفاض في المبالغ التي تغطيها التقديرات المنقحة المخصصة من مصادر خارج الميزانية البرنامجية المقترحة، وهو ما أسهم بذلك في زيادة إمكانية التنبؤ بالاعتمادات الإجمالية. وقد وصل مجموع الاعتمادات الإضافية، فيما يتعلق بفترة السنتين 2018-2019، إلى مبلغ 29 473 200 دولار، الذي تجاوز الاعتماد الإضافي البالغ 19 257 600 دولار المجمع من الميزانيات البرنامجية السنوية الثلاث للأعوام 2020

و 2021 و 2022 (تُستثنى من هذه المبالغ التقديرات المنقحة النظامية الخاصة بمجلس حقوق الإنسان) (A/77/485 و A/77/485/Corr.1، الفقرة 81).

53 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه مع الانتهاء من الميزانية البرنامجية المقترحة بحلول أوائل أيار/مايو، فإن أي قرار تتخذه هيئة حكومية دولية بعد أيار/مايو من شأنه أن يؤدي إلى آثار في الميزانية لنفس فترة الميزانية التي وُضعت لها الميزانية البرنامجية سيظل يؤدي إلى إمكانية تحميل مبالغ على صندوق الطوارئ، تمشيا مع الشروط المحددة في قرار الجمعية العامة 211/42. وزودت اللجنة، بناء على طلبها، بمعلومات عن عدد بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة حسب فترة الميزانية منذ عام 2016، على النحو المبين في الجدول 6 أدناه. وزودت اللجنة أيضا بمعلومات عن المبالغ المحملة على صندوق الطوارئ بسبب الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة حسب فترة الميزانية في السنوات العشر الماضية، ويرد ذلك في الجدول 7 أدناه.

الجدول 6

عدد بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة، حسب فترة الميزانية

نوع الميزانية التكميلية	2017-2016	2019-2018	2020	2021	2022
التقديرات المنقحة	26	23	6	11	9
البيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية	20	20	5	8	12
المجموع	46	43	11	19	21

الجدول 7

المبالغ الواردة في بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة المحملة على صندوق الطوارئ، حسب فترة الميزانية

(بـدولارات الولايات المتحدة)

فترة الميزانية	الاعتمادات	استخدام صندوق الطوارئ	النسبة المئوية
2011-2010	5 416 433,7	14 100,0	0,26
2013-2012	5 565 067,8	37 500,0	0,67
2015-2014	5 808 565,5	40 200,0	0,69
2017-2016	5 682 779,0	34 500,0	0,61
2019-2018	5 873 652,3	40 382,1	0,69
2020	3 073 830,5	21 786,0	0,71
2021	3 224 724,1	23 049,3	0,71
المجموع	34 645 052,9	211 517,4	0,61

54 - وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالمعلومات المتعلقة بعدد بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والزيادة الطفيفة في استخدام صندوق الطوارئ في إطار الميزانية السنوية مقارنة بدورة فترة السنتين.

سادساً - الاستنتاجات

55 - وفقاً للفقرة 83 من تقرير الأمين العام، يطلب إلى الجمعية العامة أن: (أ) تحيط علماً بهذا التقرير، الذي يتضمن استعراض التغييرات في دورة الميزانية؛ و (ب) تنتهي الفترة التجريبية اعتباراً من عام 2023.

56 - ولدى الاستفسار عما إذا كانت فترة ثلاث سنوات تعتبر كافية لتقييم جودة تنفيذ الميزانية السنوية واحتمال الحاجة إلى تمديد لمدة ثلاث سنوات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن حجم التوجيه المقدم والتغييرات التي طلبتها الجمعية العامة قد انخفضا انخفاضاً كبيراً خلال السنتين الماضيتين. فعلى سبيل المثال، كانت التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن شكل الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 كبيرة وتضمنت تغييرات مختلفة في محتوى الميزانية البرنامجية السنوية وشكل عرضها، في حين كانت التوجيهات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ضئيلة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما ذكره الأمين العام، أصبح مديرو البرامج الآن على دراية بشكل العرض ونهجه. وتدلل هذه الإشارات على أن الميزانية السنوية آخذة في الاستقرار. وليس من المتوقع أن تظهر على مدى السنوات الثلاث المقبلة عناصر حاسمة جديدة يُسترشد بها في اتخاذ قرار بشأن تنفيذ الميزانية السنوية.

57 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها أوصت بإجراء استعراض للتغييرات التي أدخلت على دورة التخطيط والميزنة عقب انتهاء دورتين كاملتين للميزانية (انظر A/72/7/Add.24، الفقرة 46). وتذكر اللجنة أيضاً بأن الجمعية العامة قررت الموافقة على تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، ابتداءً من الميزانية البرنامجية لعام 2020، وطلبت إلى الأمين العام أن يستعرض التغييرات الطارئة في دورة الميزانية في عام 2022، بعد تمام دورة الميزانية الكاملة الأولى (انظر أيضاً قرار الجمعية العامة 266/72 ألف، الفقرة 6).

58 - ولدى الاستفسار عن اعتزام الأمين العام أن يقدم للفترة المقبلة كلا من الميزانية السنوية وميزانية فترة السنتين، وبالنظر إلى الوقت اللازم لنظر الجمعية العامة في هذا التقرير، أبلغت اللجنة الاستشارية، بالنظر إلى أنه من غير المتوقع أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن استعراض دورة الميزانية قبل كانون الأول/ديسمبر 2022 وأنه من المقرر الانتهاء من الميزانية البرنامجية المقترحة التالية في آذار/مارس 2023، بأن الخيار الوحيد القابل للتطبيق، وفقاً للأمين العام، هو تقديم ميزانية سنوية لعام 2024. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن التغيير إلى فترة ميزانية مختلفة سيستتبع تغييرات في النظم والتوجيه والإعداد، ولن يكون ذلك ممكناً في غضون الجداول الزمنية الحالية.

59 - وترى اللجنة الاستشارية أن اتخاذ قرار بشأن تغيير الميزانية البرنامجية من فترة السنتين إلى الدورة السنوية أو تمديد الفترة التجريبية إلى دورة أخرى هو مسألة تتعلق بالسياسة العامة تنظر فيها الجمعية العامة (انظر الفقرة 55 أعلاه).

ملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات والإجراءات المتخذة لمعالجتها

وصف موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

مجلس مراجعي الحسابات

A/76/5 (Vol. I)

قُدمت في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 معلومات إضافية إلى الهيئات التشريعية لإتاحة نظرة كلية وشاملة على الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لكل برنامج فرعي. وأُرفق مع تلك المعلومات أيضا سرد توضيحي يبين المهام والأنشطة التي تمول من موارد خارج الميزانية، كما يثبت التوافق مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وفقا للفقرة 14 من قرار الجمعية العامة 252/75. ويتواصل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تقديم هذه المعلومات.

في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، تم استحداث القياس الكمي للمنجزات المستهدفة فيما يتصل بالمنجزات المستهدفة الفنية والتمكينية، حيثما كان ذلك ممكنا من الناحية العملية، وبما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 243/75. ولم تكرر لجنة البرنامج والتنسيق، في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، توصيتها بتوفير قياس كمي إضافي للمنجزات المستهدفة. وعلاوة على ذلك، أدخلت في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 تغييرات إضافية تزيد من التحديد الكمي للمنجزات المستهدفة، استجابة للفقرة 25 من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/76/7) و (A/76/7/Corr.1). ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات أدناه.

سيواصل مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية رصد عمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية العادية، عند وجود ما يبرر ذلك بشكل استثنائي، وسيقدم توجيهات إضافية لمديري البرامج في مختلف الكيانات الذين يتمتعون بالسلطة المفوضة لهم لتنفيذ عمليات إعادة التوزيع هذه.

سيتم تعزيز التفسيرات المقدمة بشأن أي فروق جوهرية، لا سيما بالنسبة للاستشاريين والخبراء، بدءا بتقرير الأداء المالي والبيانات المالية لعام 2021.

يوصي المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها للتنسيق مع كيانات الميزانية البرنامجية للإفصاح بصورة كافية عن جميع الوظائف والموارد المالية اللازمة، بما في ذلك موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية على حد سواء، في وثائق الميزانية لإتاحة الفرصة لتعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة (الفقرة 68).

يوصي المجلس بأن تكثف الإدارة جهودها للتنسيق مع كيانات الميزانية البرنامجية لوضع مؤشرات أداء للمنجزات المستهدفة القابلة للقياس الكمي وغير القابلة للقياس الكمي، حيثما أمكن، تحضيراً للميزانية البرنامجية، وفقا لإطار الميزنة القائمة على النتائج (الفقرة 73).

يوصي المجلس أيضا بأن تواصل الإدارة الرصد الوثيق والمركزي لعمليات إعادة توزيع مخصصات الميزانية العادية لمختلف الكيانات، عند وجود ما يبرر ذلك بشكل استثنائي (الفقرة 79).

يوصي المجلس بأن تعزز الإدارة تبرير الفروق الجوهرية بين النفقات والاعتمادات في سياق تقرير الأداء المالي والبيانات المالية، ولا سيما في الحالات التي تشهد ارتفاع النفقات في إطار بند الاستشاريين والخبراء (الفقرة 83).

تم تنبيه مديري البرامج، في التوجيهات المتعلقة بالميزانية التي وجهها المراقب المالي إلى رؤساء الكيانات، إلى طلب الجمعية العامة وتشجيعهم على إبقاء الاعتمادات المخصصة للاستشاريين عند الحد الأدنى.

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالوظائف للفترة الحالية وفترة الميزانية، ستدرج الإدارة معلومات تتعلق بالوظائف الفعلية الممولة من موارد خارجة عن الميزانية والمستخدم في أحدث فترة منصرمة للميزانية، بدءاً بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

قُدمت معلومات إضافية إلى الكيانات، في سياق توجيهات الميزانية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، للمساهمة في وضع تقديرات أدق للاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية.

يوصي المجلس أيضاً بأن تطلب الإدارة إلى الكيانات أن تقوم بتعزيز رصد النفقات في إطار بند الاستشاريين والخبراء والإبقاء عليها عند الحد الأدنى وفقاً لطلب الجمعية العامة (الفقرة 84).

يوصي المجلس بأن تصحح الإدارة عن معلومات بشأن أداء الموارد المتصلة بالوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية من أجل تحسين شفافيتها (الفقرة 89).

يوصي المجلس أيضاً بأن تكثف الإدارة جهودها لكي تستعرض بدقة أكبر العدد المقدّر للوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في الميزانية البرنامجية المقترحة لضمان دقة الميزانية المقدّرة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية قدر الإمكان (الفقرة 90).

مجلس مراجعي الحسابات

A/75/5 (Vol. I)، الفصل الثاني

سترد في تقرير الأداء المالي لعام 2020 تفسيرات قائمة بذاتها للفروق الجوهرية.

ستستمر عملية المواءمة بصورة تدريجية على مدى عدة ميزانيات سنوية، وستُنجز بالتزامن مع صدور الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

تم تحديث حلقات العمل، وتم تقديم حلقتي عمل جديدتين في كانون الثاني/يناير 2021 بناءً على طلب من الإدارات المستفيدة. وقد اعتبر مجلس مراجعي الحسابات أن هذه التوصية قد نُفِذت.

أدخلت التحسينات في عام 2021 في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وتم تبسيط النماذج والتوقف عن توزيع الموارد على "أنواع" مختلفة. وتم توفير المعلومات المعروفة مركزياً لتبسيط عملية صياغة الميزانية. وفيما يتعلق بالوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية، تتيح خاصية النسخ والاستخراج للمستخدمين استخدام الميزانية المعتمدة سابقاً كأساس لإعداد مقترح الميزانية التالي، مما يقلل إلى حد كبير من الحاجة إلى إدخال

يوصي المجلس بأن تقدم الإدارة في الملاحظات على البيانات المالية تفسيرات قائمة بذاتها للفروق الجوهرية بين الميزانية النهائية والإيرادات والنفقات الفعلية، مما سيؤدي أيضاً إلى زيادة توافر المعلومات المحسنة وتحسين الشفافية (الفقرة 89).

يوصي المجلس بأن تكمل الإدارة عملية مواءمة أوجه الإنفاق في نظام أوموجا مع أوجه الإنفاق في الميزانية في غضون فترة زمنية معقولة (الفقرة 90).

يوصي المجلس بأن تنفذ الإدارة آلية لتحسين وتحديث محتوى حلقات العمل والتوجيهات بصورة منتظمة، استناداً إلى تحديد التحديات وتعقيبات المشاركين (الفقرة 95).

يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة تبسيط عملية صياغة الميزانية عن طريق تحسين النظام الجديد لصياغة الميزانية وحل التحديات والمشكلات التي تُواجه في مختلف مراحل العملية، بما في ذلك سرعة النظام والحاجة إلى استخدام برنامجي Word و Excel أولاً ثم نسخ الأرقام في نظام أوموجا (الفقرة 99).

البيانات. وتم أيضا تحسين أداء النظام. ويستعرض مجلس مراجعي الحسابات حاليا طلب النظر في اعتبار أن هذه التوصية نُفذت.

يوصي المجلس بأن تواصل الإدارة تحديد الفرص المتاحة في نظام أوموجا لتطوير أدوات وتطبيقات لدعم تحسين ممارسات الميزنة والاستعراض وتعزيز الأدوات القائمة من أجل تحسين تتبع استخدام الميزانية في ضوء النتائج (الفقرة 104).

تم إطلاق الحل الخاص بالأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وتم تعزيز الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية لإتاحة المجال للربط بين استخدام الميزانية والنتائج المتحققة.